/ الكَلامُ

البَابُ الثَّانى
التحقيق

١ / الكَلامُ

مكتبة عامر العمرو
١٤٢٤/١٢/٥

٢ / هُو اللفظُ المركَّبُ المفيدُ بالوضْع [١] .

كلُّ جِنْس قُسِّمَ إلى أنواعِه [٢] أو إلى أشْخاصِ أنواعِه [٣] أو نوع قُسِّم إلى أشخاصِه [٤] فاسْمُ المقْسُومِ يصْدُق عَلى الأنواع وَعلى أشخَاص الأنواع وإلاّ فليسَت الأنواعُ أنواعاً له ، وَلا الأشخاصُ أَشْخَاصًا لِتِلْكَ الأنوَاع

الاسْمُ : كلُّ كلمةٍ تدُل على معْنى فى نَفْسِها ولاَ تتعرَّضُ لِزمانِ وجُودِ ذلك المعْنَى [٥] .

---

(١) قوله اللفظ احترز به عن الأصوات كاصطكاك الأجرام وأصوات البهائم فإنها لا يقال لها لفظ بل اللفظ خُصص بنطق الإنسان واللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق .

وقوله المركب : يقصد بالتركيب الإسناد أى المركب المسند بعضه إلى بعض وبه احترز عن اللفظ المفرد ؛ لأن المفرد لا يكون كلاما .

وقوله المفيد ليخرج به المركب تركيبا ناقصا نحو قام خرج ، وكذلك يريد أن يكون مفهوما منه معنى يستقل فقولنا غلام زيد يفهم منه معنى ولا يستقل .

وقوله بالوضع : أى بالاصطلاح وقد احترز به عما سُمِّى به من الجُمَلِ من نحو تأبَّط شرا .

(٢) نحو قولنا : الحيوان طائر وسابح

(٣) نحو قولنا : هؤلاء ونشير إلى أناسٍ وهؤلاءِ ونشير إلى طير .

(٤) يقصد بالنوع هنا أحد أفراد الجنس فالنوع يقسم إلى أشخاصه مثل قولك : رأيت الناس وأذكر منهم محمدا وعليا ومحمودا وفاطمة وزينب وهكذا .

(٥) الاسم فى الاصطلاح : ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفى اللغة سِمَةُ الشيء أى علامته ولا يعترض بالذى وأخواته ، لأنه وإن لم يدل على معنى فى نفسه فإنه فى معنى كلمة تدل على معنى فى نفسها ألا تَرَى أنك إذا قلت قام الذى فى الدار فالذى فى الدار هو زيد أو عمرو وما أشبه ذلك مما عبارته تدل على معنى فى نفسها ، فكأن مراده من قوله تدل على معنى فى نفسها ما كان معناه معنى ذلك وحكمه حكمه ، ولا يعترض على ذلك بالصبوح فإنه وإن دل على زمان معين وهو الصباح لكنه لا يتعين أن يكون ماضيا أو مضارعا أو أمرا ولهذا كان اسما .

الفِعْل : كل كلمةٍ تدُل على مَعْنًى فى نفسِها وتتعَّرضُ لزمانٍ وجُودِ ذَلِك المعْنى [1] .

الحرفُ [2] : كلُّ كلمةٍ لاتَدُلُّ على مَعْنى فى نفسِها ولكن فى غيرِها ، الْحَرْفُ يأتى لِثَمَانِيَةِ معَانٍ [3] : معْنًى فى الاسْمِ خَاصَّةً وفى الفِعْلِ خَاصةً ، أو رابطاً بين اسمَيْن أو بين فعْلين أو بين اسْمٍ وفِعْلٍ أو بيْن جُملتين أوداخلاً على جملةٍ تامةٍ قالبا لمعْناها أومُؤكِّدًا لهَا أو مُغَيِّرًا لهَا أو زائدًا لمجرد التوكيد [4] .

---

(١) الفعل فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفى اللغة نفس الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما .

(٢) أتى بالنفى والاستدراك ليحترز عن الأسماء التى تضمنت معنى الحرف من نحو : أين وكيف فإنها تدل على معنى فى غيرها مع أنها أسماء فلو اقتصر على ما يقوله النحاة : إن الحرف كلمة تدل على معنى فى غيرها لدخل عليه هذه الأسماء فقال لا تدل على معنى فى نفسها لتخرج هذه الأسماء ؛ لأن لها دلالة على معنى فى نفسها ثم قال لكن فى غيرها ليخرج المهمل ولخصت خاصِّية الحرف وهكذا .

(٣) فى ب ، جـ ويجىء الحرف لمعنى فى الاسم .

(٤) أمّا ما يختص بالدخول على الاسماء فهى حروف الجر وحرف التعريف وحروف النداء وأما ما يختص بالدخول على الأفعال فهى السين وسوف وقد والجوازم والنواصب ، وأما ما يربط بين اسمين أوبين فعلين فهى حروف العطف وأما ما يربط بين اسم وفعل فحروف الجر مثل : مررت بزيد وذهبت إلى المدرسة . وأما ما يربط بين جملتين فحروف الشرط الجازمة وغير الجازمة لأنها ربطت الشرط بالجزاء ، وأما الداخل على الجملة التامة ويقلب معناها فهو إما أن يكون مغيرا للإعراب أو غير مغير فالأول نحو ليت وكأنَّ والثانى نحو حرف الاستفهام والنفى أما المؤكد من غير قلب فإما أن يكون أيضا مغيرا للإعراب أوْلا يكون فالأول مثل إنَّ وأنَّ والثانى نحو لام الابتداء وأما الزائد للتوكيد فهو الباء فى قولك مازيد بقائم وبحسبك درهم

الفاعل : كلُّ اسم أُسْند إليه فِعْلٌ أو اسْم فى معْنى الفِعل وَقُدِّمَا عليه أبدًا على طَريقة فَعَل أو يَفْعَل أو فاعِلٌ أو افْعَلْ[1] .

المفْعُول : ما تضمَّنه الفِعلُ مِنْ حدَثٍ وزمانٍ ، وَالتزمَهُ الحدثُ من مكانٍ واستدعاه من مَحَلٍّ وباعثٍ وُمَصاحبٍ[2] .

---

(١) الفاعل : كل اسم تقدم الفِعلُ أو شبهه عليه وأسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كعلم زيد ، ومَات بكر ، وضرب عمرو ومثل قوله تعالى : « مُخْتَلفٌ أَلْوَانُهُ » (من الآية ٢٧ من سورة فاطر) ومثل قولك مررت بغلام قائم أبوه ، ولابد للفِعْل أن يتقدم على الفاعل وكذلك اسمُ الفاعل على فاعله كَمَا تقدم ، وهَذا هو مذهب جمهور النحاة أما إذا تأخر الفِعْل والاسم اللذان يرفعان الْفَاعِلَ عن الاسم الذى كان مع تقدمهما عليه فاعلا لم يرتفع على انه فاعل ولكن على أنه مبتدأ مثل زيد حضر ومرت بطالب أبوه قائم .

أما قوله على طريقة فَعَلَ أو يَفْعل فهو نحو حضر على ، وتشرق الشمس ، ويحضر زيد الحفلَ . وهو مَنْ وقع مِنه الفعل أما قول النحاة : أو اتّصف به فمثل قولك مات زيد وهلك عمرو ، وقوله : أو فاعل او افعل فمعناه أن الفاعل قد يأتى صرفيا على وزن فَاعل مثل مررت برجلٍ هالكٍ أبوه .

وفى المسألة رأى آخر : فقوله على طريقة فَعَل أى:أن الفعل قد يكون ماضيا مثل حضر الطبيب ، أو يفعل يقصد مضارعا مثل يقوم زيد ويقعد عمرو أو فاعل يقصد أحاضرٌ الزيدان ؟ أو افعل قد يكون الفاعل مستترا وجوبا كَما هوالحال فى فعل الأمر غير المسند إلى المثنى ولا إلى الجمع مِثل قولك اضْربْ واجْلِسْ .

أما ما ورد فى العبارة من قوله : ابدًا فلعله يشير إلى إنكار رأى الكوفيين الذين يقولون بجواز تقدم الفاعل على الفعل وهو مرفوض عند جمهور النحاة .

(٢) يريد بالفعل هُنا الفعل العامل ، وما تضمنه من حَدَثٍ وهو المفعول المطلق نحو قولك قامَ زيدٌ قياما ، ومن زمان هو المفعول فيه الفعل نحو قولك قام عمرو يوم الجمعة ، وأما قوله والتزمه الحَدث من مكان فهو المفعول فيه من ظرف المكان نحو قولك قام زيد أمامك ، وأما قوله واستدعاه من محل فهو يريد المفعول به الذى هو محل فِعْل الفاعل مثل قولك أكلَ الرجلُ البرتقالةَ وكسر الهواءُ الزجَاجَ ، وأما قوله وباعث فهو يقصد به المفعول له الذى بعَث على الفعل ووقع الفعل لأجله نحو قام عمرو إجْلَالًا لَكَ ، وقمت احتراما للمعلم وأما قوله ومصاحب فهو يريد به المفعول معه وهو الذى صَاحب الفاعل فى الفعل نحو : سِرت والنيلَ .

الفِعْل : يدُلُّ على المَصْدرِ بنَفْسِه وَلِذَلِكَ لا تَخْتلِفُ دِلالَتُه عَلَيْهِ عِنْدَ اخْتِلافِ صِيغَتِهِ ، ويَدُلُّ على الزمان بصِيغَتِه ولذلك قَدْ تَخْتلِفُ دِلالتُه عليْه عِنْدَ اختلافِ صِيغَتِه [1] .

الفِعْـل : يقـعُ على المعنْى الصَّادرِ عَن الفاعِل ، وَيقع على اللَّفظ
٣ الَّـذِى هو أحَد الكلمِ الثَّلاث ، والفِعْل الَّذِى المصْدَرُ / اسْمُه غير الَّذى اشْتُقَّ مِنهُ [2] .

---

(١) قولـه : يدل على المصـدر بنفسه يريد أن دلالته عليه بحروفه ، وقوله : بصيغته أى ببِنْيته ، وأما قوله وقد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغته فهو يقصد إذا لم تكن هناك حروف تقوم مقام الصيغ فى الدلالة على الزمان نحو قام زيد ، ويقوم زيـد احتيـج إلى تغيـر الصِّيَـغ للدلالـة على الزمان ، فإن كان هناك حروف تُعْطِى الزمان لم يحتج إلى تغيير الصيغ نحو : إن قام زيدٌ ، ولم يقم زيد فقد كان ينبغى أن يكون هذا إن يقم زيد ولم قام زيد لولا الحرف الذى قام مقام هاتين الصيغتين .

(٢) أما قوله الصادر عن الفاعل فهو يقصد أنه يقع على المعنى الذى يدل عليه المصدر، وأما قوله على اللفظ إلى آخره فالمراد بالفظ هنا الكلمه التى تدل على معنى فى نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا ، وقوله هو أحد الكلم الثلاث يريد الاسم والفعل والحرف .

وأما قوله : والفعل الذى المصدر اسمه غير الذى اشتق منه فهو يريد بذلك أن ابا القاسم الزجاجى لم يرد وهو اسم الفعل إلا أن المصدر اسم للمعنى الذى صدر عن الفاعل فلم يرد أن المصدر اسم للكلمة التى تدل على معنى فى نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أوليس ماضياً ؛ لأن المصدر ليس اسما لها إنما هو اسم للمعنى الصادر عن الفـاعـل ، وغرض الجزولى بذلك أن يشرح كلام أبى القاسم الزجاجى شرحا صحيح المعنى دافعا للاعتراض إذ المعترضون عليه شارحون لكلامه شرحا فاسد المعنى

بابُ الإعـــرَاب

الإعرابُ : تَغَيُّرُ أواخرِ الكَلِم لاخْتِلافِ العَوامِلِ الدَّاخلةِ عَليهَا لفظاً أوْ تقديراً ، وفَائدته الدِّلالةُ على المعْنَى الحادِثِ بِالْعَامِلِ[1] .

وَالبِنَـاءُ : مِثْلُهُ فى اللَّفْظِ وَضِدُّهُ فى المعْنَى ، وَالفـرقُ بَيْنَهُمَا انْتِقَالُ الإعراب ولزوم البناءِ[2] .

وَألقابُ الإعراب أربعَةٌ : الضمُّ والفتْحُ والكسْرُ وَالوَقْفُ[3] .

---

(١) للإعـراب معْنيـان : لغـوى وصنـاعى فمعنـاه اللغـوى : الإبانـة يقال أعرب الرجل عما فى نفسه إذا أبان عنه وفى الحديث : « البِكْرُ تُسْتأمر وإذْنُها صِمَاتها وَالأيم تعرب عن نفسها » أى تبين رضاها بصريح النطق ، ومعناه الاصطلاحى : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع .

وهـذا أحـد معـان لغوية يرد فيها لفظ الإعراب والثانى الإجالة تقول : أعربت ما شيتى تُريد أنك أجَلْتَهَا فى مرْعَاهَا ، والثالث التحسين والتزيين تقول : أعربت هذا الشيء تريد أنك حسَّنته وزينته ، والمعنى الرابع : إزالة الفساد تقول : أعربت هذا الشيء تريد أنك قد أزلتَ عرَبه وهو فساده ، والمعنى الخامس التكلم بلغة العرب تقول : أعربَ هذا الرجل تريد أنه تحدث بالعربية ، والسادس أن يصير لك خيل عِرَاب .

ومثال العوامل الداخلة عليه لفظا الضمة والفتحة والكسرة فى قولك : جاء محمد وشاهدت زيدا ومررت بخالد وتَقْديرًا مثل جاء مصطفى وشاهدت مصطفى ومررت بمصـطفى وهنـا ظهـرت أثـار ظاهرة أو مقدرة جلبتها العوامل الداخلة على الاسم المعرب بحركات ظاهرة أو مقدرة .

ولعل قوله أواخر الكلم يشير إلى فساد رأى الكوفيين الذين يجعلون تغير الحرف الذى قبل الاخر بسبب تغير العوامل إعرابا .

(٢) هذا القـول يحتمـل أمـرين : أحدهمـا : أن يريـد بمضادته إياه فـى المعنى مـا بَيَّنَهُ بعد قوله : والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء واحتاج إلى هذا البيان لَمَّالَمْ يفصح قوله وضده فى المعنى بالمراد . والثانى : أن يريد بمضادَته إياه فى المعنى أن الاعراب فائدته الدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل ، والبناء لا يدل على المعنى فيكون معنى قوله : وضده فى المعنى أى وضده فى الدلالة على المعنى ؛ لأن الإعراب دال على المعنى حسبما ذكرنا والبناء لا يدل على المعنى .

(٣) ذهـب أبـو عثمـان المازنى إلى أنَّ الجزم وهـو ما عبـر عنه الجُـزولى =

وَأَصْلُ الإِعْرَابِ للأسمَاءِ ؛ لأنها لاتتغيَّرُ صِيغتُها لِتغيُّرِ المعَانِى علَيْها وليسَتْ كذلِكَ الأَفعالُ [1] .

وَأَصْلُ البِنَاءِ لِلأفعالِ ؛ لِأنها تتغيَّرُ صِيغتُها لِتغيُّرِ المعَانى عليْهَا ، وَإِنَّما أُعرِبَ مِنْهَا ما أُعرب لِمُضَارَعَتِهِ الاسمَ ، ومُضارعته لَهُ من ثلاثةِ أوجُهٍ : الإبهامُ والتخصيص ودُخول لام الابتداءِ عليْهِ .

والمُعرب مِن الكلم صنفَان : الاسم المتمكِّنُ والفِعْل المضَارِع ويشترك الاسمُ المتمكِّن والفعل المضارع فى الرفع والنَّصْبِ وينفرد الاسْمُ المتمكن بالجرِّ وينفرد المضارعُ بالجزْم انفرادَالاسمِ المتمكِّنِ بالجر لكون عامِله لا يُفيد مَعْنى إلَّا فيهِ ويُفْهمُ منه انفراد الفِعْل المضَارع بالجَزْم .

التنوين : نونٌ ساكِنة زائدةٌ تلحق الاسمَ بعدَ كمالِهِ تَفْصله عمَّا بعْدَه وفائدته الدِّلالة على أنَّ مَاهو أصْلٌ فِى نفسه بَاقٍ على أصالته ، وَالفِعل والحرف ليسا أصْلَيْن فى أنفسهما فلا يدخلُهما التَّنْوين [2] . / كلُّ ٤
اسْم عُرض فيه شبه الحَرْفِ فَعَلَامَتُه عدَم الإعراب أصْلاً .

= بالوقف ليس بإعراب ؛ لأنه عدم الحركة وقال إنما نُعرِّفُ الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدر يَجْلِبُهُ العامل ولمَّا كان الجزم عدما لم يكن أثرا يجلبه العامل ؛ لأن العدم لايكون مجلوبا ومن أجل أنه لا يصدق عليه تعريف الإعراب لايكون إعرابا . وهذا الرأى ليس بشىء ؛ لأن العامل الذى يقتضى الجزم قد حذف الحركة الظاهرة أو المقدرة التى كانت قبل دخوله ولزم من حذف الحركة الجزم فالجزم أمرٌ تابع لما صنعه العامل ومن أجل هذا يصح أن يجعل إعرابا .

(١) اعلم أن النحاة جميعهم اتفقوا - بصريهم وكوفيهم - على أن الأصل فى الاسم الإعراب وأنهم اختلفوا فى الفعل فذهب الكوفيون أن الأصل فى الفِعل الإعراب وذهب البصريون إلى أن الأصل فى الفعل البناء .

(٢) أنواع التنوين الخاصة بالاسم أربعة :

الأَلِفُ واللاَّمُ والنعْتُ وَ التصغِيرُ إنّما احتاجَ إليه الاسْمُ ليخْتَصَّ فيفيد الإخبَار عَنْه ، والفِعْل والحْرف لا يُخْبَرُ عنهما فلا يحْتَاجانِ إلى تَخْصيص [1] .

= أحدها : تنوين التمكن ويُسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصَّرف وهو اللاحق لفظا لغالب الأسماء المُعْرَبة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال .

الثانى : تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات للدلالة على التَّنكير قياساً فى باب العلم المختوم بويه ، وسماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفى اسم الصوت . تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردتَ شخصاً معينا اسمه ذلك أى اسمه سيبويه وتقول إيهِ بكسر الهمزة وسكون الياء وكسر الهاء بلا تنوين وذلك إذا استزدت مخاطبك أى طلبت منه زيادة فى حديث معين فإذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه أو أى حديث كان نوَّنْتها فقلت سيبوْيهٍ وإيهٍ بالتنوين .

الثالث : تَنْوينُ المقابلة وهو اللاحق لَنحو مسلمات وسمى بذلك لأن العرب جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين .

الرابع : تنوين التعويض أو العوض وهو اللاحق لنحو غواشٍ وجوارٍ من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل .

وهـذه الأنـواع الأربعـة مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد فى غيره .

(١) المراد « أل » التـى تفيـد التعريـف أى تفيـد أن مدخولها معرفة بواسطتها فخرج بذلك « أل » الزائدة كالداخلة على التمييز فى نحو قول الشاعر وهو رشيد بن شهاب اليشكرى :

رَأَيْتُـكَ لمّـا أنْ عَرفْتَ وجُـوهَنَـا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ ياقيسُ عَنْ عَمْرو

فإن البصْريين زعموا أن أل فى قولة « النفس » زائدة لاتفيد ما دخلت عليه التعريفَ بسبب اشتراطهم فى التمييز أن يكون نكرة أما الكوفيون فلم يشترطوا فى التمييز أن يكون نكرة وعليه فَأل فى النفس مُفيدة للتعريف وكذلك فى الاسم النكرة إذا أردت أن تجعله مبتدأ لابد من وصفه إما بصفة مَذْكُورة نحو قوله تعالى « وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ » (من الآية ٢٢١ من سورة البقرة) وقوله تعالى : «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ من مُشْرِكٍ » (من الآية ٢٢١ من سورة البقرة) أو بصفة مقدرة كقولهم : السَّمْن منوان بدرهم وكذلك التصغير يجعل النكرة صالحة للابتداء نحو قولك رُجَيْل جاءنى ؛ لأن =

المُنَادى : مَفْعُولٌ فى المعْنى ، وَالفِعلُ لا يكوُن مفْعُولاً فلا يكُونُ منَادَى [1] .

التصرف : اختِلافُ الصِّيغ لاختلافِ المعَـانِى والتمكُّن يُقابلُه [2]؛ وقَـوْل الـزجَّاجى فى الجُمل : وَإِنَّمَا لم تُجْزم الأسمَاء ؛ لأنها مُتمكنة يلزمها التنوينُ وَالحركة ، فلو جُزِمَتْ لذهَبَتْ حَرَكَتُهَا أى للجَزم وتَنْوينُه أى لالتقاءِ السَّاكِنين فكانَتْ تخْتَلُّ أى يَنْتَقِصُ مِن معَانيها مَا أفاده كُلُّ واحدٍ مَن الحركَةِ والتنوين لِذهابها ، وقوله لا مَعْنى للإضافة إلى الأَفعَال ؛ لأنها لا تَمْلِكُ شيْئا ولا تستحِقُّه ، والهاءُ مِن قولِه تستحِقُّه للشىء أو للملك المفهوم من قوله لاتملك شيئا ولاتستحقه والأحسن أن يكُون لِلشَّىْءِ لاَ للمِلْكِ [3] .

= التصغير وصف فى المعنى بالصغر فكأنك قلت رجل صغير جاءنى . واعلم أن الأصل فى المبتدأ لُابدَّ أن يكون مَعْرفة ولايكون نكرة إلا فى مواضِعَ خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنهاها إلى نيف وثَلاثين .

والخلاصة أن التخصيص خاص بالأسْمَاءِ ليُخْبَر عَنها أما الأفعال والحروف فلا تختص ولهذا لاتصلح أن تكون مُبتدأ يُخْبر عنها .

(١) المنادى بجميع صوره مَفْعُول به فى المعنى بتقدير أدعو أما الفِعل بصوره الثلاث فلا يكون منادَى .

(٢) يريـد الجـزولى مِنْ هذا أن التمكـن فى الأسمـاء يقـابـل التصـرف فـى الأفعـال من حيث كان التمكن وهـو الإعراب مبينا لمعانيها وهذَا عَلى ما قَدَّمَهُ فى تعليله كون الإعراب أصْلاً فى الأسماء وفرعا فى الأفعال والمقابلة يُعَرِّفُهَا الجزولى أبدا بمعنى المضادة .

(٣) يريـد بذلـك أن الضمير فى تستحقـه عائـد على شـىء . . كأنـه قال : لاتملـك شيئـا ولاتستحق شيئا ويكون معْنى هذا الكلام : لاتملك شيئا فلا يصح إضـافتها إليها كما تملك الأسماء أشياء يصح إضافتها إليها نحو الدار والغلام التى تملكها الأسماء ويصح إضافتها إليها فتقول : دار زيد ، وغلام عمرو ، ولاتستحق الأفعـال شيئا يصح إضافته إليه كما تستحق الأسماء أشياء يصح إضافتها إليها نحو =

التثنية : ضَمُّ واحدٍ إلى مِثْله بشرطِ اتفاقِ اللفظيْن وَأصْلُها العطْفُ وفائدتُها التَّكْثير ، وَعُدِلَ عَن الأصل إيجَازا واختصَارا ، ولا يَصِحُّ التَّكْثِيرُ وضم الشيءِ إلى مِثله إلاَّ فى الأشْخَاصِ والأنواع دُونَ الأجناسِ ومدْلُولات الأفعالِ أجْناس فلا تَصحُّ فِيها التثنيةُ كمَا لاتكُون فى مدلولاتها (١)

الجَمْعُ : ضمُّ واحدٍ إلى أكثر مِنه بشَرطِ اتِّفَاقِ الألفاظِ وفائدته التكثيرُ وأصْله العَطْف وعُدِلَ عَن الأصل إيجازا ولا يَصِحُّ ذَلك إلا فى الأنواع والأشخاص دُونَ الأجناسِ ومَدْلُولاتُ الأفعالِ أجنَاس فلا تُجْمَعُ/ الأفعَال كما لاتُجْمَع مدْلولاتها (٢) .

وَضْعُ التأنيثِ فى الأشْخاص فَيَلْحَقُ ماهو ثَانٍ عَنْها دُوَن الأجناسِ ومدْلولات الأفعال أجناسٌ فلا يكون فيهَا تأنيث كما لايَكُونُ فى مدْلُولاتها (٣) والتاءُ التى تلحَقُ الفِعْلَ علَامةٌ لِتَأْنيثِ الفاعِل لَا لتأنيثِ الفِعْل (٤) .

= السرج والحصير فتقول سرج الحصان ، وحصير المسجد ويجوز أن تكون الهاء من تستحقه عائدة على الملك الذى يدل عليه تملك كما يعود الضمير من قولهم : مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له على الكذب الذى يدل عليه كذب كأنه قال لاتملك شيئا ولا تستحق أن تملك شيئا فنفى عنها الملك لأنه لاملك لها إلا مجازا وقد اختار الجزولى الرأى الأول .

(١) المثنى هُو كل اسمٍ دالٍ على اثنين وكان اختصاراً للمُتَعَاطِفَيْن وذلك نحو الزيدان والهندان إذ كل منهما دال على اثنين والأصل فيهما زيد وزيد وهند وهند كما قال الحجاج : إنَّا للهِ مُحَمدٌ ومُحمَّدٌ فى يوم !! ومثل ذلك قول الراجز :

لَيْتَ ولَيْتٌ فى مَقَامِ ضَنْكِ كِلاهُمَا ذُو أشرٍ وَمَحْكِ

(٢) سيأتى شرح ذلك مُفصَّلاً فى جمع المذكر السالم وجموع التكسير .

(٣) يعنى الجزولى بذلك المؤنث منهما أى من أسماء الأشخاص لأنها =

إما مذكر وَإمَّا مؤنث والمذكر هُو الأصل والأول والمؤنث فرع ثان وهذا معْنى قوله فيلحق ماهو ثان عنها أى أن التأنيث إنما هو وصْف لاحق للفرع الذى هو ثان للأصل الذى هو أول .

(١) اعلم أن التأنيث إما تأنيث واجب أو راجح أو مرجوح .

فالتأنيث الواجب أن يكون الفاعل أو نائبه مُؤَنَّثاً حقيقيا مُتَّصِلاً بالفعل دون فاصل ، ظاهراً أو مفردا أومثنى أو جمعا فالمفرد كقوله تعالى : «إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ » (من الآية ٣٥ من سورة آل عمران) والمثنى مثل قولك : قامت البنتان والجمع مثل قولك قامت البناتُ أما قول لبيد بن ربيعة العامرى :

تَمَنَّى ابْنَتَاىَ أَنْ يَعيشَ أَبُوهُمَا ... وهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ ؟

فضرورة إذ الأصل تمنَّت فى الماض وتتمنى فى المضارع وأما قولهِ تعالى : « إِذَا جَاءَكَ المُؤْمِنَاتُ » (من الآية ١٢ من سورة الممتحنة) فإنما جاز هَذَا لأجْل الفَصْل بالمفعول وهُو الضمير أوْ لأن الفاعل فى الحقيقة أَلْ الموصُولة وهى اسم جمع فكأنه قيل اللاتى آمَنَّ أو لأن الفاعل اسم جمع محذُوف موصوف بالمؤمنات أى النسوة اللاتى آمنَّ . أو أنْ يكون الفاعل أو نائبه ضميرا متصلا يعود على مؤنث حقيقى أو مجازى ، فالحقيقى فاطمة حضرت أو زينب أُكْرِمَتْ ، والمجازى مثل الشمس طلعت والشمس شوهدت وأما قول زياد الأعجم مَولىَ عبد القَيس من قصيدة يرثى فيها المغيرة بن المهلب بن أبى صفرة :

إِنَّ السَّمَاحَةَ والمُرُوءَة ضُمِّنَا ... قبراً بِمَرْوَ عَلى الطَّرِيقِ الوَاضِحِ

ولم يقل ضمتا فضرورة شعرية .

وَأما التأنيث الراجح فهو أن يَكون الفاعِلُ أو نائبه متصلا مجازى التأنيث كما فى قوله تعالى : « وَما كانَ صَلاتُهمْ عِنْدَ البَيْتِ » (من الآية ٣٥ من سورةالأنفال) وقوله تعالى : « فانظُرْ كَيْفَ كَانَ عاقِبَةُ مَكْرِهِمْ » (من الآية ٥١ من سورة النمل) وقوله تعالى : « وجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ » (من الآية ٩ من سورة القيامة) أو أن يكون الفاعل أو نائبه حَقيقى التأنيث منفصلا عن فِعْلهِ بغير إلاَّ كقولك حضرت اليوم فاطمة وحضرَاليَوم فاطمةُ وأما قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ . مِنْكُنَّ واحِدَةً ... بَعْدِى وبَعْدَكِ فى الدُّنْيَا لَمَغْرورُ

فالمبرد يخص ذلك بالشعر .

وأما التأنيث المرجوح فهو أن يكون الفاعِلُ أو نائبه مفْصُولا بإلاَّ كقولك ماقام إلاَّ فاطمة فالتذكير هنا مرجوح باعتبار المعنى لأن التقدير ما قام أحَدٌ إلاَّ فاطمة ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ كقول الشاعر راجزا :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمٍّ ... فى حَرْبِنَاإلا بَنَاتُ الْعَمِّ =

التذكيرُ الشخْصِى لا يكونُ إلا فى الأحادِ دُون الأجناسِ ، ومدلُولاتُ الأفعالِ أجْنَاس فلا يكُون فيها تذكيرٌ شَخْصِيٌّ كما لا يكوُن فى مدْلولاتِها .

التنكيرُ الَّذى تنفرد بهِ الأسماء هو تنكير الأحادِ دُون الأجناسِ ومدْلُولاَتُ الأفعالِ أَجْنَاسٌ فلا يقع فيها تَنْكيرُ الأحادِ كما لا يقعُ فى مدْلُولاتِها [1] .

الإفراد الَّذى تَنفرد بهِ الأسماء هُو إفْراد الأَشْخاص [2] والأحاد دُون الأجنَاس ومدْلُولات الأفعال أجْناس فلا يقعُ فِيهَا الإفرادُ الشَّخْصِىُّ كما لا تكونُ مدْلولاتها .

الفاعل يُخْبَرُ عْنه بفعْلِهِ والفعْل لايُخْبَرُ عنه فلا يكونُ فَاعِلاً .

= والدَّليل على جوازه فى النثر قراءة بعضهم « إنْ كَانَتْ إلَّا صَيْحَةً واحِدَةً » (من الآية ٢٩ ، ٥٣ من سورة يس) وقراءة جماعة من السلف « فَأَصْبَحُوا لا تُرى إلا مساكِنهُم » (من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف) وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا فى الشعر وهو محجوج بما ذكرت .

(١) يمكننا أن نعْنى به تنكير الأعلام نحو عثمان وعثمانٌ آخر ؛ لأنَّ الأعلام فى الأجناس المألوفة إنما هى لفصل الأحاد فذلك عبر عن الأعلام بالأحاد ويمكن أن يريد به تنكير مايدل على الجنس نحو رجل من قولك : قام رجل ، أو امرأة من قولك ، لقيت امرأة وقيل فى هذا إنه تنكير الأحاد لأن رجلا وامرأة لم يرد بهما إلا الواحد من كل واحد من الجنسين إلا أنه غير معين .

وثم تنكير آخر وهو تنكير الأجناس وعليه استظهر بتقييده التَّنْكير هُنَا بالأحاد وتنكير الأجناس فى قولك رجل خيرٌ من امرأة ونحوه لأنك لم ترد بواحد منهما واحدا من الجنس ولكنك إنما أردْتَ هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس فلهذا يقال فى هذا النوع تنكير الأجناس .

(٢) يريد به إفراد المعارف أو إفراد الأسماء المراد بها الأحاد نكرات كانت أو معارف مثل قولك عَمْرٌو وزيدٌ أو قولك جَبَلٌ وَطريقٌ وما أشبههما .

المفعُولية لا يصحُّ مَعْنَاهَا فى الفِعْلِ فَلَا تكونُ مفْعُولا [1] .

٦ المبتدَأُ يُخْبَرُ عَنْهُ / وَالفِعْلُ لا يُخْبر عَنْه فلا يكُونُ مُبتَدَأ .

---

(١) يريد أن كَوْنَ الكلمـة مفعولا بها أو فيها أو مَعهـا أو من أجلهـا أو مفعـولا مطلقا ، لايصح شىء مِنْ ذلك كله فى الفعل ، والعلة فيه أن كل واحد من المفعولات مخبر عنه من جهة المعْنى بأنه فِعْلٌ أو فُعل فيه أو به أوله أو معه .

علق الأستاذ أبو على الشلوبين فى الشرح الصغير ورقة رقم ١٧ بقوله : « ولاَ أدْرى مَا الذى أحْوَجَهُ إلى خَلط إحْدى الصّناعتين بِالأخْرَى حتى يتكلّف هَذا التكلف البعيد »

بَابُ معْرِفة علاَماتِ الإعرابِ

الضَّمَّةُ : تكونُ علامةً للرفْع فى الأسمَاءِ المتمكنةِ وَالأفعالِ المُضَارَعَةِ إذا سَلِمَتْ من نُونَى التوكيدِ ونُونِ جَماعةِ المؤنَّثِ أو ضَميرِ التَّثْنيةِ أو علاَمتِهـا : وهُـو الألف ، أو ضَمير جَمـاعةِ المذكرين العَاقلين فى الوَضْعِ أو علامتهم وهو الواو . أو ضَميرِ الواحِدَةِ المخاطبَة مِنَ المؤنث أو علامتها وَهى اليَاء [1] .

---

(١) اعلم أن الضمة تكون علامـة الرفع فى المفـرد وجمع التكسـير وجمـع المؤنث السالم والأفعال المضارعة ، وإعراب الأفعال المضارعة مشروط بسلامتها من نونى التوكيد ونون جماعة الإناث فالأول مثل هل تَضْرِبَنْ وهل تَضْرِبَنَّ ؟ والثانى مثل هل تضربْنَ يَاهندات ؟ وقول المؤلف فى هذا الفصل إن نونى التوكيد ونون جماعة المؤنث يوجب بناء المضارعة من الأفعال بناء على مذهب جمهور النحويين وقد قال بعضهم إن المضارعة مع هذه النونات باقية على أصلها فى إيجاب الإعراب إلا أنه منع من ظهور الإعراب فى فعل جماعة النسوة تشبيهه بالفعل الماضى المتصل به نون جماعة النسوة فى تسكين آخره لنون جماعة النسوة كما سكن آخر المضارعة لها ومنع من ظهور الإعراب فى الفعل المؤكد بالنونين مايؤدى إليه إعرابه من الالتباس بغيره أو من الجمع بين النونات كسقوط علامة الإعراب فى هل تضربون إذا أكد بالنونين لما يؤدى إليه مِنَ الجمع بين النونين أو النونات وسقوطه فى هل تضرب إذا أكد بالنون وفى أما تضرب إذا أكد بها لما يؤدى إليه الإعراب فى هل تضربن المؤكد بالنون من الالتباس بفعل جماعة الذكور وفى أما تَضْرِبنَّ المؤكد بالنون بفعل المخاطب المونث .

وقـوله : أو سَلم من ضمير التثنية كما فى مثل قولك الزيدان يقومان ، وقوله أو علامتها كما فى مثل قولك : يقومان الزيدان فالتفريق بين الألفين المتصلين بالفعل فى قولك الزيدان يقومان وقولك يقومان الزيدان أن الالف فى الأول ضمير وفى الثانى علامة دالة على أن الفاعل مثنى مبنى على ما سوف يأتى مفصلا بعد فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى من أن الفعل إذا رفع مثنى أو مجموعا قد يلحق حرفا دالا على أنّ الفاعل مثنى أو مجموع ، وعلى أن الالف المتصلة بالفعل فى قولك الزيدان يقومان ضمير فإن الألف فى يقومان الزيدان علامة على أن الفاعل مثنى وقيل إن الألف فى =

ومَوْضِعُهَا فى الاسْمِ المتمكِّن الواحِد انصَرفَ أوْ لَمْ ينصَرِفْ ، وفى جَمْعِ التكسير انصرف أو لمْ ينصَرِف ، وفى جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالم ، فإن عَرَض فى آخرِ الاسْم يَاءٌ مكسُورٌ مَا قبلَها أو أَلِفٌ ، أوْ فى آخرِ الفِعْلِ ياء أوْ واو حَرَكَة ما قبلَهَا مِنْ جنسها أوْ ألف ، قُدِّرَت الضمةُ فى الياءِ والواو اسْتِثقالاً وَفى الألِفِ تَعَذُّراً [1] .

= ذلك ضمير كما فى قولك الزيدان يقومان وقيل إن الألف فى قولك الزيدان يقومان ضمير وهو قول جمهور النحاة أعنى أن الضمير الرابط للخبر بالمبتدأ هو الألف .

وقوله : أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين يريد به فى مثل قولك : الزيدون يقومون وأما قوله فى الوضع أى أنها لذلك وُضِعَتْ أوَّلاً أى لتكون ضميرا لجماعة المذكرين العاقلين خاصة وقد تُوسع فيها فَجُعِلَتْ لغير العاقلين إجْرَاءً له مجرى العقلاء كقوله تعالى « وكُلٌّ فى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » (من الآية ٤٠ من سورة يس) .

وقوله أوعلامتهم يريد به فى مثل قولك يفعلون الزيدون .

وقوله أو ضمير الواحدة المخاطبة يريد به فى مِثْلِ قولك أنتِ تَفْعَلِينَ ياهند وهذا على مذهب الجمهور فى ياء تفعلين أنها ضمير وقد خالف الأخفشُ فجعلها علامة وجعل الفاعل مضمراً مُسْتَتِرًا فى الفعل كأنه قال تفعلين أنْتِ .

(١) شرع المصنف بذكر مواقع علامة الضمة ، فموقعها فى الاسم المفرد المصروف مثل قولك جاء زيدٌ وحضر خالد أو غير المصروف مثل قولك جاء أحمدُ ، وقد قال ذلك ؛ لأن من علامات الإعراب ما يختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض فأراد أن الضمة ليست كالفتحة فى ذلك ، وأنها لا تختص بأحد النوعين دون الآخر ، بل يشترك النوعان فيها .

ثُمَّ قال وفى جمع التكسير المنصرف مثل قولك جاءنى رِجَال ، أو لم ينصرف مثل قولك هذه مَسَاجِدُ ثم قال : وفى جَمْع المؤنث السالم يريد فى مثل جاءنى الهنداتُ ولم يقل فى هذا النوع انصرف أو لم ينصرف كما قال فى النوعين قبله أعنى المفرد وجمع التكسير ؛ لأن هذا النوع لا يكون إلا مُنونا . ولا يكون كالنوعين قبله فى أن كل واحد منهما يكون منونا وغير منون ، فلما كان هذا النوع كله منونا كان كأنه كله منصرف ، ووصْفُ هذا النوع بالانصرف مجَازٌ لا حقيقة ؛ فإن التنوينَ فيه ليس تنوين صَرْف إنما هو تنوين مقابلة على ما أحكمه النحويون ، ولكنه يمكن أن يقال فيه إنه منصرف لكون لفظه كلفظ المنصرف على التجوز (تنوين المقابلة هو اللاحق لنحو مسلمات وسمى بذلك لأن العرب جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين) وقوله :

أَخُوكَ وأخواتُه الخَمْس سِتَّتُهَا إذا أُضيفَتْ إلى غَيْر يَاءِ المتكلم كانَتْ بالواوِ رَفْعًا وبالألفِ نَصْبًا وبالياءِ جَرًّا ، وإذا أُضِيفت إلى يَاءِ المتكلِّم لزمَها البناءُ على الكَسْر ، فَإذَا أُفردتْ حُذِفَتْ لا ماتُها وجُرَّت العينَاتُ بالحَركاتِ وكلُّها تُفردُ عَن الإضافة إلا ذُو ؛ لِمَا يلزُم إنْ أُفرِدَتْ مِنْ بقائِهَا على حَرْفٍ وَاحدٍ معَ التَّنْوين [1] .

= فإن عرض فى آخر الاسم ياء مكسور ما قبلها يريد فى مثل جاءنى القاضى أو ألف مثل جاء موسى أو فى آخر الفعل ياء يريد فى مثل قولك يَرْمى اللاعبُ الكرة ، أو واو يريد فى مثل قولك خالد يغزو .

وقوله : حركة ما قبلها من جنسها يمكن أن يكون هذا وصفا لها لا تقييدا لأنهما لا يكونان فى الفعل إلا كذلك فوصفنا بالصفة التى يكونان عليها فى الفعل ويمكن أن يكون تقييدا لأنهما إذا اكانا كذلك لم يعتلا باكثر من تقدير الضمة فيهما فإن كانت حركة ما قبلهما من غير جنسها كان اعتلالهما بوجْهٍ آخر مثال ذلك : أن قولك يُلْهَى ويُدْعَى أصلهما يلهو ويدعو ففى آخر هذا الفعل واو حركة ما قبلها ليست من جنسها فإذا أعللناها أعللناها بقلبها ياء مع قَلْبها ألفا بعد وليس كذلك مثل قولك يدعو ويلْهُو وَيَغْزُو فإن أصلها يدعُوُ ويلْهُوُ ويَغزُو فإن أعللناها بتقدير الضمة فيها فهذا إعلالٌ خلاف إعلال ما فى آخره مِنَ الأفعال فى الأصل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها .

أما قوله : وفى الألف تَعَذُّراً فذلك يكون تقدير ما فى الألف غير المنقلبة نحو حُبْلَى تقديراً حكميا ليس إلا وكذلك نحو عصا وَرَمَى .

(١) الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة قال تعالى : « وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ » (من الآية ٢٣ من سورة القصص) وقوله تعالى : « إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَالٍ مُبِينٍ » (من الآية ٨ من سورة يوسف) وقوله تعالى : «ارجعُوا إِلَى أَبِيكُمْ » (من الآية ٨١ من سورة يوسف) فوقع الأب فى الآية الأولى مرفوعا بالابتداء وفى الآية الثانية منصوباً بإنَّ وفى الآية الثالثة مَخْفُوضًا بإلى وهو فى جميع ذلك مضاف إلى غير الياء فلهذا أُعْرِب بالألف والواو والياء وكذلك القول فى الباقى ، وهذا هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجى وقطرب والزيادى من البصريين وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه ، قال فى شرح التسهيل : « وهذا أَسْهَلُ المذاهب وأبعدها عن التكلف » . =

ولا يُفْرَدُ فُوك إلاَّ مُعَوَّضًا مِنْ واوِهَا مِيمٌ ولَيْسَ بقياسٍ فيُفْعَلُ فى ذُو وَإِنَّما هُوَ مَقْصُورٌ على السَّمَاعِ . وَوَزْنُ هَذِهِ الأَسماءِ كُلِّها فَعَلٌ إلا فُوك فوزنه فَعْلٌ ، وكلُّها لاَ ماتُهَا واوٌ إلاَّ فُوك فلامُه هَاء بدلاَلة قَوْلهم فى

= وفى إعراب الأسماء الستة مذاهب أشهرها :

أحدها : وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هى الإعراب وهو ماسبق الحديث عنه .

والثانى : وهو مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معربة بحركاتٍ مقدرة فى الحروف وأنها اتبع فيها ماقبل الآخر للآخر .

المذهب الثالث : أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازنى والزجاج ورد بأن الإشباع بابه الشعر .

الرابع : أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف وهى منقولة من الحروف وعليه الربعى ورد بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جَعْل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر .

الخامس : أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف وليست منقولة بل هى الحركات التى كانت فيها قبل أن تضاف وعليه الأعلم الشنتمرى وابن أبى العافية .

وفى إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنها معربة بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور .

والثانى : أنها معربة فى الرفع والنصب بحركةٍ مقدرة وفى الجر بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل .

والثالث : أنها مبنية على الكسر وإليه ذهب الجرجانى وابن الخشاب والجزولى ورد بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبنى إنما يجوز البناء إذا توغل المضاف فى الإبهام .

والرابع : أنها لا معربة ولا مبنية وإليه ذهب ابن جنى .

فاذا أُفردت هذه الأسماء حذفت لاماتها مثل قولك جاءنى أَخٌ وقابلنى الأَخُ ورأيت أخا وشاهدت الأخ ومررت بالأخِ وسلمت على الأخِ .